

Distr.: General
29 October 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد هلال (المغرب)

ثم: السيد ديمبسي (نائب الرئيس) (كندا)

ثم: السيد هلال (الرئيس) (المغرب)

المحتويات

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذبلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).
وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

15-17804 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (A/70/162)

و A/70/222 و A/70/267 و A/70/289

و (A/70/315)

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية

بالطفل (A/70/265)

المعنيين واستبعادهم السياسي وحقوق الإنسان التي يجب أن تُكفل لهم. ويشكل التعليم عاملا أساسيا في مكافحة الخطاب المتطرف والحد من خطر التطرف، لكن النزاعات قد أعاققت استفادة الملايين من الأطفال من حقهم في تعليم جيد. ففي اليمن، تم على الأقل تدمير ١٦١ مدرسة وإلحاق أضرار بـ ٤٠٩ مدرسة في أقل من ستة أشهر في عام ٢٠١٥، ولا تزال الآلاف من المدارس مغلقة بسبب الشواغل الأمنية، مما يحرم ١,٨ مليون طفل من التعليم. وفي الجمهورية العربية السورية، تم تدمير وإلحاق الأضرار بآلاف المدارس منذ عام ٢٠١١، ولا تتوفر لأكثر من ٦٠ في المائة من أطفال اللاجئين السوريين إمكانية الحصول على التعليم. وقالت إنه يجب على الجمعية العامة مواصلة التشديد على أهمية ضمان التعليم، ويتعين على الدول الأعضاء إعطاء الأولوية لتوفير الدعم المالي للتعليم في حالات الطوارئ.

٣ - وأوضحت أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير كانت هناك أيضا زيادة كبيرة في عمليات اختطاف الأطفال سواء من حيث عددها أو نطاقها، وهي عمليات ترتبط بانتهاكات جسيمة أخرى، بما في ذلك التجنيد والعنف الجنسي. وفي هذا الصدد، رحبت باعتماد قرار مجلس الأمن ٢٢٢٥ (٢٠١٥) بشأن الأطفال والتزاع المسلح. ويشكل اعتقال واحتجاز الأطفال في حالات النزاع بتهم أمنية ودون مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة مسألة أخرى تضر بالآلاف من الأطفال، ويتم التعامل بشكل متزايد مع الأطفال الذين يدعى أنهم مرتبطون بالجماعات المسلحة بوصفهم تهديدا أمنيا، بدلا من التعامل معهم كضحايا لانتهاكات جسيمة. وأشارت إلى الحاجة إلى تعزيز الإطار القانوني لحماية الأطفال في مثل هذه الحالات. وقالت إنه يجب إخضاع منتهكي حقوق الطفل للمساءلة بهدف منع المزيد من الانتهاكات وتوفير سبل الانتصاف للضحايا.

١ - السيدة زروقي (المثلة الخاصة للأمين العام المعنية

بالأطفال والتزاع المسلح): عرضت تقريرها (A/70/162)

وقالت إن مخنة الأطفال في حالات النزاع قد ازدادت سوءا

خلال الفترة المشمولة بالتقرير وبعدها. فقد سقطت جمهورية

أفريقيا الوسطى مجددا في دوامة العنف، وقتل العديد

من الأطفال وأصيبوا بجروح في قندوز، أفغانستان، ولا تظهر

أي بوادر لانحسار النزاعات الجارية في الجمهورية العربية

السورية والعراق والتوتر والعنف المتزايدين في دولة فلسطين

وإسرائيل. ويواصل تنظيم بوكو حرام تنفيذ هجمات

انتحارية في نيجيريا والبلدان المجاورة، مستخدما في الغالب

فتيات صغيرات. وقد أسفر تكثيف القصف الجوي

وعمليات القتال البري في اليمن عن عدد مهول من الضحايا

الأطفال؛ وفي جنوب السودان، لا يزال اتفاق السلام الموقع

مؤخرا يتعرض للانتهاك. ويتزايد عدد اللاجئين والمشردين

الفارين من النزاع والعنف، ويشكل الأطفال نصفهم تقريبا.

٢ - وأضافت أنه على الرغم من أن الدول تواجه

تحديات كبيرة في التصدي لتهديدات الجماعات التي ترتكب

العنف المفرط، بما في ذلك الفظائع المرتكبة ضد الأطفال،

فإن الردود التي لا تتمثل للقانون الدولي قد تساعد نفس هذه

الجماعات. ولا يمكن تحقيق حلول طويلة الأمد إلا من خلال

اعتماد نهج شمولية تأخذ في الاعتبار المظالم المشروعة للسكان

نزاع معين، يجب حشد الموارد بسرعة لدعم الإفراج عن الأطفال الجنود السابقين وإعادة إدماجهم، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفتيات. ولذلك حثت الدول الأعضاء على تقديم الدعم التقني والمالي إلى برامج إعادة الإدماج، التي ترتبط ارتباطاً لا ينفصم بالسلام والأمن على المدى الطويل.

٦ - السيدة برداوي (تونس): قالت إن وفد بلدها يشعر بقلق عميق إزاء ازدياد تواتر أعمال العنف ضد الأطفال وتعبئتهم إيديولوجياً وتجنيدهم، بما في ذلك لتنفيذ عمليات التفجير الانتحاري. وأعربت عن الإدانة الشديدة من جانب تونس لإخضاع فتيات أصغر وأصغر سناً للرق الجنسي والزواج القسري، وحرمان أعداد كبيرة من الأطفال في مناطق النزاع من حريتهم. وأضافت أن حالة الأطفال في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تثير قلقاً بالغاً. وطلبت إلى الممثلة الخاصة مزيداً من المعلومات عن جهودها الرامية إلى حماية المدارس والمستشفيات ووضع حد للاعتداءات على مرافق التعليم والرعاية الصحية. وطلبت أيضاً مزيداً من المعلومات عن مناقشات الممثلة الخاصة مع الاتحاد الأفريقي بشأن مصير الأطفال في النزاعات المسلحة، ولا سيما فيما يتعلق بالوساطة.

٧ - السيدة برينغل (المملكة المتحدة): قالت إن وفد بلدها يؤكد من جديد دعمه الكامل لولاية الممثلة الخاصة ويرحب على وجه الخصوص بحملة "أطفال، لا جنود". واستفسرت عن الآليات التي يمكن استخدامها ضد أكثر المعننين في انتهاك حقوق الأطفال، ولا سيما المسؤولين عن عمليات اختطاف الأطفال التي ارتفعت وتيرتها بشكل كبير، وعمما يمكن عمله لزيادة الوعي بهذه المسألة.

٨ - السيدة منصورى (الجزائر): قالت إن وفد بلدها يؤيد بشكل كامل حملة "أطفال، لا جنود" ويرحب بالتقدم المحرز

٤ - وأضافت أنه رغم ذلك فقد تم إحراز تقدم هام، بما في ذلك ما يتصل بالحملة الجارية "أطفال، لا جنود". وبينما شهد بعض بلدان الحملة تصاعداً في حدة النزاع وتزايداً في التحديات الأمنية، ولا يُرجح أن تُرفع جميع القوات الحكومية من القائمة بحلول نهاية عام ٢٠١٦، أبدى عدد من هذه البلدان التزامات واضحة وحقق تقدماً جديراً بالثناء. ويتعين على الدول الأعضاء دعم جهود بلدان الحملة الرامية إلى إتمام تنفيذ خطط عملها.

٥ - وقالت إنها قامت بعدد من الزيارات الميدانية التي مكنتها من الدخول في حوار مع الحكومات، بما في ذلك في بلدان الحملة. وقد يسرت هذه الزيارات إنشاء آلية للرصد والإبلاغ في نيجيريا، وأدت إلى المضي قدماً في تنفيذ خطة عمل في ميانمار، وشجعت الإفراج عن الأطفال والتصديق على الصكوك المتعلقة بحماية الأطفال في الصومال. وأعربت عن ترحيبها بتصديق هذا البلد على اتفاقية حقوق الطفل، وتوقيع ميانمار على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاع المسلح، والتصديق عليه من جانب جزر البهاما وكيريباس. وأضافت أن الجهود المكثفة أسفرت عن إطلاق سراح الآلاف من الأطفال الجنود السابقين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار وجنوب السودان، وأنها اغتنمت فرصة مفاوضات السلام للدعوة إلى تعزيز حماية الأطفال، بما في ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى وكولومبيا وميانمار. وأعربت عن الأمل في أن يكون إطلاق سراح الأطفال الجنود في كولومبيا الخطوة التالية في التوصل إلى سلام دائم. وقالت إن مكتبها على اتصال بالجماعات المسلحة غير التابعة للدول في ميانمار والسودان، وأعربت عن ترحيبها بالبيان الصادر عن حركة العدل والمساواة في السودان الذي كررت فيه الحركة تأكيد التزامها بحظر تجنيد واستخدام الأطفال في صفوفها. وذكرت أنه بعد نجاح المناقشات مع أطراف

الأخرى، وهي عاقدة العزم على بذل كل ما في وسعها لحماية حقوق الأطفال في حالات النزاع.

١٠ - السيدة ستراشفيتز (ليختنشتاين): أشارت إلى أن ٣٢ من الجماعات المسلحة غير التابعة للدول الـ ٤٩ المدرجة في مرفقي التقرير الأخير للأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح (A/69/926-S/2015/409) توجد في البلدان السبعة المتبقية المستهدفة في حملة "أطفال، لا جنود"، وقالت إن التعامل مع هذه الجماعات يكتسي أهمية جوهرية. ويؤكد وفد بلدها، مع ذلك، على وجوب بذل قصارى الجهود لتجنب أي تسييس في هذه العملية. وطلبت مزيداً من المعلومات عن جهود الممثلة الخاصة في هذا الصدد والكيفية التي يمكن بها دعم هذه الجهود من جانب الدول الأعضاء.

١١ - السيدة جودكايتي بوتريميني (ليتوانيا): قالت إن بلدها يرحب بالتقدم المحرز في حملة "أطفال، لا جنود". وذكرت أن ليتوانيا تشعر بالقلق من أن يؤدي تصاعد النزاعات في عدد من البلدان، بما في ذلك جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان واليمن، إلى تقويض التقدم المحرز، وتحث الحكومات على الوفاء بالالتزامات التي قطعتها في هذا الصدد وإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل قواتها المسلحة. وتعرب ليتوانيا عن قلقها كذلك إزاء استمرار معاناة الأطفال نتيجة الإجراءات التي تتخذها الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، وترحب بجهود الممثلة الخاصة للتعامل مع الجهات الفاعلة غير التابعة للدول. وقالت إن الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة في الاجتماع المشترك بين لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) والفريق العامل المعني بالأطفال في النزاع المسلح كانت مفيدة بشكل خاص، وأعربت عن أملها في أن تتمكن الممثلة الخاصة من تقديم إحاطات إلى لجان الجزاءات الأخرى

في تنفيذها. وأشارت إلى المساهمة الإيجابية للممثلة الخاصة في الدعوة لحقوق الأطفال في سياق مفاوضات السلام، واستفسرت منها عن خططها المستقبلية في هذا الصدد، والإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدول الأعضاء لدعم هذه الجهود، والتحديات الرئيسية التي تعوق الجهود الرامية إلى تلبية احتياجات الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، بما في ذلك ما يتعلق بإعادة إدماجهم والاستثمار الطويل الأمد في مجتمعاتهم المحلية ومجتمعاتهم بصفة عامة. كما طلبت إلى الممثلة الخاصة تقديم إحاطة إلى اللجنة بشأن الطرق التي تتبعها بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، سعياً إلى تحقيق ولايتها.

٩ - السيد رويز بلانكو (كولومبيا): قال إن مفاوضات السلام بين حكومة بلده والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي تحرز تقدماً كبيراً. وترحب حكومة بلده بإعلان القوات المسلحة الثورية الامتناع عن تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة، وتعرب عن الأمل في أن تؤدي عملية السلام إلى إطلاق سراح الأطفال من قبل هذه الجماعة في أقرب وقت ممكن. وقال إن كولومبيا، التي هي واحدة من البلدان التي تضطلع بدور ريادي في حملة "أطفال، لا جنود"، تشدد على أن جميع الأطفال الذين تجندهم الجماعات المسلحة غير التابعة للدول لا يجب أن يعاملوا بوصفهم مرتكبي جرائم بل باعتبارهم ضحايا. وفي إطار برنامج متخصص لإعادة الإدماج، يحصل الأطفال المجنودون الذين يتم الإفراج عنهم على التعويض وخدمات الدعم الاجتماعي، وتبذل كل الجهود لضمان الاحترام التام لحقوقهم. وعلى الرغم من تجنيد كولومبيا لأطفال دون سن الثامنة عشرة في القوات المسلحة والشرطة، فإن هؤلاء الأطفال لا يمكن تجنيدهم إلا بموافقة والديهم أو الأوصياء عليهم ولا يشاركون في العمليات القتالية. وقد صدقت كولومبيا على اتفاقية حقوق الطفل والصكوك الإنسانية

مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الجهات الفاعلة المسلحة غير التابعة للدول، في البلدان التي يتضرر فيها الأطفال من النزاعات المسلحة. وقال إن الاتحاد الأوروبي يشيد بالخطوات الإيجابية التي قامت بها بعض الجماعات المسلحة غير التابعة للدول لدعم حقوق الأطفال، لكنه يشعر بالقلق البالغ إزاء ادعاءات سوء المعاملة والاستغلال الجنسي من قبل القوات الأجنبية وقوات حفظ السلام، بما في ذلك أعضاء في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأكد على وجوب الإبلاغ عن جميع هذه الادعاءات والتحقيق فيها على وجه السرعة ومعاينة جميع الجناة. وتساءل عن الخطوات الأخرى التي يمكن أن تتخذها الأمم المتحدة والدول الأعضاء لمنع حالات سوء المعاملة والاستغلال الجنسي والتصدي لها بفعالية.

١٤ - السيدة كيريانوف كيريمينس (سويسرا): قالت إن بلدها يؤيد بقوة تجديد ولاية الممثلة الخاصة، في ظل ظروف مناسبة وبالموارد الملائمة. وأضافت أن سويسرا تؤكد من جديد دعمها لحملة "أطفال، لا جنود"، وتشجع مكتب الممثلة الخاصة على مواصلة الحوار المنتظم مع جميع الأطراف التي ترتكب انتهاكات ضد الأطفال، بما في ذلك الجهات الفاعلة المسلحة غير التابعة للدول المتورطة في تجنيد الأطفال أو استخدامهم. وقالت إن سويسرا تدعو جميع أطراف النزاعات إلى اتخاذ التدابير الضرورية لحماية المدارس. وفي هذا الصدد، فإن المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح توفر أساساً متيناً لمنع استخدامها من قبل قوات الأمن الوطنية والجماعات المسلحة. وسألت الممثلة الخاصة عن المناطق التي واجهت فيها أكبر التحديات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والكيفية التي يمكن بها لاعتماد المبادئ التوجيهية أن يؤدي إلى تيسير

في المستقبل. وسألت عن الأدوات والآليات التي يمكن أن تيسر جهود الممثلة الخاصة الرامية إلى التصدي للتحديات التي يواجهها الأطفال المرتبطون بالجماعات المتطرفة، والكيفية التي يمكن بها إدماج مسائل حماية الأطفال في مبادرات مكافحة الإرهاب.

١٢ - السيدة إينيس (النرويج): قالت إن وفد بلدها يشعر بقلق بالغ من زيادة تواتر الاعتداءات على المدارس في النزاعات المسلحة، مما يحرم الأطفال من حقهم في التعليم. وأضافت أنه يجب على جميع أطراف النزاعات أن يتخذوا تدابير لحماية المدارس، بما في ذلك بالامتناع عن استخدامها لأغراض عسكرية، الأمر الذي قد يزيد من إمكانية تعرضها للهجوم. وسألت الممثلة الخاصة عن الخطوات التي يمكن أن يتخذها مكتبها أو أصحاب المصلحة الآخرين لتشجيع الدول على نحو أكثر قوة على اعتماد إعلان المدارس الآمنة. واستطردت قائلة إنه ينبغي للممثلة الخاصة أن تستغل جميع الفرص، بما في ذلك مفاوضات السلام، للتعامل مع الجهات الفاعلة غير التابعة للدول بهدف معالجة المسائل المتعلقة بالأطفال والنزاعات المسلحة، الأمر الذي قد يكون مدخلاً لمفاوضات السلام. وأشارت إلى أن النرويج تدعو الدول الأعضاء إلى إتاحة إمكانية وصول بعثات الأمم المتحدة لحماية الأطفال إلى الجهات الفاعلة غير التابعة للدول الموجودة على أراضيها بغرض التفاوض بشأن الإفراج عن الأطفال ومعالجة مسائل الأطفال والنزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، طلبت إلى الممثلة الخاصة أن تتناول بمزيد من التفصيل الكيفية التي يمكن أن تصبح بها هذه المسائل جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات السلام.

١٣ - السيد فريلاس (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): شدد على دعم الاتحاد الأوروبي الكامل لحملة "أطفال، لا جنود"، وشجع الممثلة الخاصة على مواصلة التعامل

واستفسرت عن الإجراء الذي يمكن وينبغي للمجتمع الدولي اتخاذه لتعزيز حماية الأطفال في حالات النزاع، ولا سيما في الشرق الأوسط، وعن التدابير التي أثبتت نجاحها في تعزيز حقوق هؤلاء الأطفال. وذكرت أن وفد بلدها يؤكد من جديد إصراره على وجوب إدراج الحكومة الإسرائيلية وقوات الاحتلال التابعة لها وميليشيات المستوطنين الإسرائيليين في التقارير السنوية للأمين العام عن الأطفال في النزاعات المسلحة بسبب ما يرتكبونه من انتهاكات جسيمة ضد الأطفال.

١٧ - السيد علي أدم (تشاد): قال إن وفد بلده يرحب بالتزامات الصومال وبلدان أخرى لدعم حقوق الطفل، وإطلاق سراح الأطفال في ميانمار وجنوب السودان، والتقدم المحرز في إطار حملة "أطفال، لا جنود". وفي هذا الصدد، ينبغي للبلدان المشمولة بالحملة تسهيل وصول وكالات الأمم المتحدة إلى الجماعات المسلحة في أراضيها بغية تأمين الإفراج عن الأطفال الذين تحتجزهم هذه الجماعات وإعادة إدماجهم في المجتمع. وقال إن تشاد تؤكد على أهمية تيسير حصول الأطفال على التعليم الجيد، وتعرب عن قلقها لاستمرار استهداف المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى وتعرضها لأضرار تبعية نتيجة الإجراءات التي تتخذها أطراف النزاعات المسلحة. ويتعين على جميع هذه الأطراف احترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. وذكر أن تشاد تعرب عن قلقها أيضا إزاء ازدياد تواتر أعمال العنف المفرط المرتكبة ضد الأطفال في أفريقيا والشرق الأوسط، وتشدد على وجود مخاطر متزايدة للتطرف في صفوف الأطفال نتيجة الإجراءات التي تتخذها الجماعات المسلحة. ويجب على جميع الأطراف المعنية احترام القانون الدولي في مكافحة الإرهاب، ومعاملة الأطفال المتورطين في النزاعات لا كمجرمين بل كضحايا. وأضاف أن تشاد وقعت في عام ٢٠١٠ اتفاقا ييسر وصول وكالات الأمم المتحدة بغية

تنفيذ ولايتها، والخطوات التي اتخذت لمتابعة تنفيذ خطط العمل الموقعة من قبل الجماعات المسلحة.

١٥ - السيدة تاسويا (إستونيا): أشارت إلى أن كثيرا من الأطفال أجبروا على ترك المدرسة نتيجة النزاعات وحرموا من الحق في الحصول على تعليم جيد، وسألت الممثلة الخاصة عن السبل التي يمكن بها للدول الأعضاء زيادة الوعي بأهمية مواصلة الأطفال لتعليمهم في حالات النزاع. وبعد التذكير بأن الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة يدعو إلى ضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف للجميع، تساءلت عن الخطوات الممكنة اتخاذها لتحقيق ذلك الهدف والكيفية التي يمكن بها جعل الحصول على التعليم الجيد مرتبطا بشكل أكثر فعالية بالهدف ١٦ المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات الفعالة.

١٦ - السيدة منصور (المراقب عن دولة فلسطين): قالت إن وفد بلدها يولي أهمية قصوى لزيادة الوعي بالحاجة إلى حماية حقوق الأطفال. وأشارت إلى أن الأطفال الفلسطينيين يتضررون كل يوم من الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني؛ فهم يتعرضون للعنف والإيذاء الجسدي من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي وميليشيات المستوطنين، وتنتهك حقوقهم في التعليم والصحة وحرية التنقل، وفي مناسبات عديدة جدا ينتهك حقهم في الحياة. واستطردت قائلة إن إسرائيل قامت في الآونة الأخيرة بتخفيف الضوابط على سياسة إطلاق النار، وإن استخدام قوات الاحتلال للذخيرة الحية على نحو أكثر تواترا يؤدي إلى إصابة وقتل أعداد متزايدة من الأطفال الفلسطينيين. وتزايدت أيضا الأعمال الإرهابية التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون، وقام مستوطنون مؤخرا بإحراق منزل أسرة فلسطينية، مما أدى إلى احتراق رضيع يبلغ من العمر ١٨ شهرا ووالديه حتى الموت وإصابة أخيه ذي الأربع سنوات إصابات خطيرة.

حفظ السلام، وتدعم دمج خبراء بشؤون حماية الأطفال في بعثات حفظ السلام من خلال تدريب المستشارين المعنيين بحماية الأطفال. وسألت الممثلة الخاصة عن تقييمها للأعمال التي يضطلع بها المستشارون المعنيون بحماية الأطفال في الميدان والأدوات المتاحة لهم.

٢٠ - السيد دي لا مورا سالسيدو (المكسيك): قال إن وفد بلده يقدم دعمه إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في مناطق مختلفة في عام ٢٠١٤، ويساوره القلق إزاء الآثار السلبية لهذه النزاعات على الأطفال. وشدد على عدم جواز التساهل مع تجنيد الأطفال من جانب الجماعات المسلحة في ظل أي ظرف من الظروف؛ ومن المثير للقلق أنه لا يزال يجري تجنيد واستخدام العديد من الأطفال في النزاعات المسلحة. وطلب إلى الممثلة الخاصة أن تقدم معلومات تفصيلية عن الإجراءات التشغيلية الموحدة المتعلقة بتسليم الأطفال إلى موظفي حماية الأطفال، ولا سيما فيما يتعلق بمضمون الأحكام المحددة التي تنظم الاحتجاز. وذكر أن المكسيك تجدد تأكيد دعمها لحملة "أطفال، لا جنود".

٢١ - السيد روسوي (ماليزيا): أعرب عن تقدير حكومة بلده للجهود الدؤوبة التي تبذلها الممثلة الخاصة وفريقها في الدعوة إلى إنهاء تجنيد الأطفال من جانب القوات المسلحة من خلال حملة "أطفال، لا جنود". وطلب إلى الممثلة الخاصة عرض وجهة نظرها بشأن إدماج حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام، كما اقترح ذلك الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام الذي شكله الأمين العام، وسأل عن الأثر المتوقع من هذا الدمج.

٢٢ - السيدة بوتس (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الحالة المتردية في الجمهورية العربية السورية واليمن وجنوب السودان والعراق وأفغانستان والصومال وجمهورية

إعادة إدماج الأطفال في مجتمعاتهم المحلية. وفي هذا الخصوص، تساءل عما يمكن عمله للتصدي للتعبيد الإيديولوجية للأطفال من جانب الجماعات المسلحة بعد إطلاق سراحهم.

١٨ - السيدة موتشو (المغرب): قالت إن وفد بلدها يشيد بنتائج حملة "أطفال، لا جنود"، وهي النتائج التي تشهد على توافق عالمي في الآراء لوضع حد لتجنيد الأطفال من قبل القوات المسلحة. وأعربت عن ارتياحها لملاحظتها أن سبعة من البلدان الثمانية التي لا تزال تجند الأطفال وتستخدمهم في القوات المسلحة قد قامت بالفعل بالتوقيع على خطط عمل أو الالتزام بها. وقالت إنه يجب إتاحة موارد كافية لبرامج المجتمعات المحلية التي تقدم المساعدة النفسية والاجتماعية للأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة وتوفير لهم فرص التعليم والتدريب المهني. ويشكل دعم هؤلاء الأطفال ومجتمعاتهم المحلية أفضل سبيل إلى إرساء سلام واستقرار دائمين. وتبين تحديات عام ٢٠١٤ أنه على الرغم من التدابير المتخذة، فإن التقدم المحرز قد يتبدد تحت ضغط النزاعات. وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء مساعدة الممثلة الخاصة في إنجاز مهمتها بفعالية.

١٩ - السيدة كونزل - شتوفل (النمسا): قالت إن حكومة بلدها قلقة بشأن ما تفيد به التقارير من تزايد في العنف، مع استهداف الأطفال بشكل مباشر وبصورة غير متناسبة. وأعربت عن سرورها لرؤية التعامل المتزايد مع الجهات الفاعلة غير التابعة للدول، الذي أسفر عن التزامات وإجراءات تهدف إلى إنهاء العنف. وطلبت إلى الممثلة الخاصة تقديم مزيد من التفاصيل عن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في تجاربها الأخيرة مع الجهات الفاعلة غير التابعة للدول. واستطردت قائلة إن النمسا تقدّر بشدة الشراكة بين مكتب الممثلة الخاصة وإدارة عمليات

٢٤ - السيد القُمَيْم (اليمن): قال إن حملة "أطفال، لا جنود" تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لأطفال بلده، الذين لا يمكن وصف حالتهم إلا بالكارثية. فأكثر من ٧,٣ ملايين طفل يمضي يحتاجون للمساعدة الإنسانية العاجلة، ويفوق عدد الأطفال المشردين داخليا ٦٠٠ ٠٠٠ طفل، وقتل عشرات الأطفال في أعمال العنف الجارية. ومن أجل حل الأزمة في اليمن، قال إن هناك حاجة إلى تعاون أكثر فعالية بين مجلس الأمن والوكالات المتخصصة والهيئات الدولية الأخرى، بما في ذلك الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. ويجب كذلك اتخاذ خطوات لضمان حصول الأطفال على التعليم، الذي يمثل أحد العوامل الرئيسية التي تعوق تجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة. ومما يثير قلقنا بالغا أن نحو مليوني طفل يمضي انقطعوا عن المدرسة في عام ٢٠١٥. وسأل الممثلة الخاصة عما تعترض القيام به في عام ٢٠١٦ للتصدي لمحنة الأطفال في بلده.

٢٥ - السيدة فرنانديس (فنزويلا): قالت إن قيام الأطفال الذين ينشؤون في بيئة يحيط بها النزاع المسلح ببناء مستقبل لبلدهم قائم على أساس السلام والتنمية المستدامة يكون أقل احتمالا من غيرهم؛ ولذلك، ينبغي أن تكون هذه المسألة في صدارة أولويات الدول الأعضاء والأمم المتحدة. ويجب توفير الاستثمار والدعم على المدى الطويل للتدابير التي تتيح إعادة التأهيل البدني والنفسي للأطفال في النزاعات المسلحة وتعليمهم وإعادة إدماجهم في المجتمع؛ ويمكن أن تتعرض هذه البرامج للفشل بسبب نقص التمويل أو انعدام الإرادة السياسية. وسألت الممثلة الخاصة عن رأيها بشأن العلاقة بين إعادة إدماج الأطفال في النزاعات المسلحة وأهداف التنمية المستدامة.

٢٦ - السيد بركان (إسرائيل): قال إنه ينبغي الحرص على عدم تحريض الأطفال والكبار على ارتكاب أعمال

الكونغو الديمقراطية شهدت المزيد من التدهور. وشددت على وجوب إخضاع المسؤولين عن الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال للمساءلة، بما في ذلك الجهات الفاعلة غير التابعة للدول. وقالت إنه من المشجع أن سبعة من الحكومات الثمانية المدرجة في مرفقات التقارير السنوية للأمم العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح قد وقعت أو التزمت بخطط العمل، مما يمثل خطوة أولى هامة نحو حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح، وحثت هذه الحكومات على تنفيذ الخطط. وأضافت أن التعليم يشكل أهم أداة للتصدي للتحدي العالمي المتمثل في زيادة التجنيد والتشدد من جانب المتطرفين الذين يمارسون العنف. وستظل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الكيان الرئيسي الذي يساهم في صون السلام والأمن من خلال تعزيز التعاون بين الدول عن طريق التعليم، بغية منع التطرف العنيف. وطلبت إلى الممثلة الخاصة مناقشة دور المكاتب الميدانية للأمم المتحدة في مساعدة الدول في مجال بناء القدرات من أجل أمن المجتمعات المحلية.

٢٣ - السيد غلوسنر (ألمانيا): قال إن عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ شهدا مستوى مرتفعا من العنف ضد الأطفال، الذين غالبا ما كانوا يستهدفون بشكل مباشر. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يلزم الصمت إزاء هذه الأعمال المروعة. وشكر الممثلة الخاصة على إبقاء المسألة على جدول الأعمال والحيلولة دون أن تصبح مسألة روتينية، وطلب إليها أن توضح كيف ستؤثر إنجازات حملة "أطفال، لا جنود" على تجنيد الأطفال من جانب الجماعات المسلحة غير التابعة للدول. وفيما يتعلق بالفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، قال إن ألمانيا قلقة من أن إدماج مهام الحماية المتخصصة في عناصر حقوق الإنسان لبعثات حفظ السلام قد يؤثر سلبا على عملها. وتساءل عما إذا كان بإمكان الممثلة الخاصة أن تقيم هذا الاقتراح من وجهة نظر مكتبها.

وقد أدت تلك الحالة إلى عواقب وخيمة على حقوق الأطفال. وفي عام ٢٠١١، لم تعد كوت ديفوار في حالة نزاع، ولم تعد مدرجة في قائمة الأطراف التي تجند الأطفال. ولاستيفاء شروط القرار والصكوك الأخرى، قال إن حكومة بلده نفذت عدة تدابير لحماية الأطفال وضمان ممارسة حقوقهم الأساسية. وأعلن عن دعم حكومة بلده للمثلة الخاصة ومكتبها في إنجاز مهامها.

٢٩ - السيدة زروقي (المثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح): قالت إنه من المهم استخدام أي حيز وأي مدخل لتسليط الضوء على مسألة الأطفال في النزاعات المسلحة والتأكد من أخذها في الاعتبار. وتشكل عملية السلام أفضل مدخل لأن الأطفال هم أكثر من يتضرر في جميع النزاعات، سواء بترحيلهم إلى المخيمات أو بحرفهم من التعليم. ويمثل الأطفال مستقبل أي بلد، ويجب أن يكونوا محور التركيز من أجل تحقيق سلام دائم. فعند حرمهم من الحصول على التعليم أو فرص العمل، يمكن أن يصبحوا أفراد عصابات أو يشنوا تمردا جديدا، كما حدث في أمريكا الوسطى. واستطردت قائلة إن مسألة الأطفال والنزاع المسلح يجب أن تبقى مدرجة في جدول الأعمال منذ البداية لضمان تخصيص التمويل اللازم ووضع البرامج ذات الصلة، لأنه بمجرد انتهاء النزاع ستعطي الأولوية لقضايا أخرى ويتم نسيان مسألة الأطفال. ومن شأن بدء عملية السلام بمسألة يمكن لجميع الأطراف أن توافق عليها، مثل الأطفال والنزاع المسلح، أن يشكل مدخلا لبناء الثقة بين الأطراف، كما هو الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويمكن للدول الأعضاء التي ترصد وقف إطلاق النار وتنفذ عمليات السلام أن تشارك بنشاط في فصل الأطفال عن الجماعات المسلحة.

إرهابية ضد غيرهم من الأطفال والكبار. وبدلا من التعاطف مع ضحايا الإرهاب، فقد اختار الفلسطينيون مهاجمة إسرائيل. وأضاف أن السلطة الفلسطينية وحماس والجهاد الإسلامي يجرسون الشعب الفلسطيني على قتل الرجال والنساء والأطفال، مما أدى إلى مقتل أطفال إسرائيليين على أيدي أطفال فلسطينيين. وأكد أنه يجب على الفلسطينيين وقف هذا التحريض. وستبدل إسرائيل كل ما بوسعها لمنع العنف ضد الأطفال، سواء كانوا فلسطينيين أو يهودا. ودعا المثلة الخاصة والأمم المتحدة إلى أن تطالبا الفلسطينيين بقوة بوقف التحريض وتهدئة المنطقة.

٢٧ - السيد تين (ميانمار): شكر المثلة الخاصة على زيارتها إلى ميانمار، التي أعطت دفعة قوية لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في القضاء التام على تجنيد القصر في بلده. وقال إن حكومة بلده وقعت مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢، وتعاونت تعاوننا تاما مع الفريق القطري. غير أن الفريق القطري يحتاج إلى الدعم والتوجيه من المثلة الخاصة لضمان أن الوقائع والأرقام الواردة في تقريرها تعكس بدقة الوضع على أرض الواقع وأن البيانات تصدر عن الفريق. وأكد على أن ميانمار ستستمر في التعاون مع مكتب المثلة الخاصة والفريق القطري للقضاء التام على تجنيد القصر.

٢٨ - السيد بوا - كامون (كوت ديفوار): قال إن حكومة بلده نجحت في إنهاء تجنيد الأطفال. وذكر أن عام ٢٠١٥ يوافق الذكرى السنوية العاشرة لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي أنشأ آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح. ففي ذلك الوقت، كانت كوت ديفوار تواجه أزمة، وكانت قد أضيفت إلى قائمة الأطراف التي تقوم بتجنيد الأطفال واستخدامهم في حالات النزاع المسلح في تقرير الأمين العام (A/69/926-S/2015/409).

٣٠ - وأضافت أن التعليم أيضا يتعرض للهجوم في حالات النزاع المسلح. ولا يتم استهداف المدارس من جانب الجماعات المسلحة فحسب، بل أيضا من قبل أطراف النزاع، ولا سيما الجماعات المتطرفة، من أجل التحكم في الأجيال المقبلة. ويتم استهداف بعض المدارس كذلك بغية منع الفتيات من الالتحاق بالمدرسة. وبالتالي، فحتى في المناطق التي ما زالت فيها المدارس قائمة، يتخوف الآباء من إرسال أطفالهم إلى المدرسة. وفي بعض الحالات، يُحرم الأطفال من الخدمات المحدودة المتاحة حتى قبل نشوب النزاعات. وبسبب الافتقار إلى البنية الأساسية، يتم تشريد الأطفال حتى يتسنى استخدام المدارس كثكنات عسكرية، ولا سيما في جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يتم توفير مكان بديل لهؤلاء الأطفال، ولن تعاد المدارس إلى المجتمعات المحلية لسنوات طويلة. وقالت إن إصلاح المدارس التي يتم الهجوم عليها واحتلالها سوف يستغرق سنوات، وستكون مدة الانتظار أطول بالنسبة للأطفال الذين لا يتوفرون على إمكانية الحصول على التعليم. وقد اعتمدت تسع وأربعون دولة من الدول الأعضاء إعلان المدارس الآمنة. ويتعين على الدول الأعضاء تدريب قواتها وضمان توفرها على الأدوات المناسبة في الميدان، ووضع تدابير تأديبية وتشريعات من أجل منع احتلال المدارس.

٣٢ - واستطردت قائلة إن للمنظمات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، دورا هاما في تنفيذ ولايتها، لأن غالبية البلدان المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن تقع في هذه المناطق. وذكرت أن الاتحاد الأفريقي يعقد كل سنة جلسة يخصصها للأطفال والنزاع المسلح، وأنها تعمل معه على وضع السياسات، والبرامج التدريبية، وإجراءات تشغيل موحدة من أجل تسليم الأطفال إلى الموظفين المعنيين بحماية الأطفال. وشددت على أن الأطفال هم ضحايا ولا ينبغي أبدا اعتقالهم. وقالت إن مكتبها يمكن أن يساعد على وضع الأدوات والآليات اللازمة للتعامل مع الأطفال الذين يتم إبعادهم عن النزاعات المسلحة. ودعت إلى تقديم الدعم لحملة "أطفال، لا جنود"، وأشارت إلى أن الدول، ولا سيما جمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار والصومال، تحرز تقدما في هذا الصدد.

٣٣ - السيدة سانتوس باييس (الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال): عرضت تقريرها (A/70/289) وقالت إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يستفيد من الزخم الذي أحدثه الاعتراف بحق الأطفال في العيش في مأمن من العنف وسوء المعاملة والاستغلال بوصفه أولوية قائمة بذاتها وشاغلا مشتركا بين عدة قطاعات في الخطة الجديدة للتنمية

٣٠ - وأضافت أن التعليم أيضا يتعرض للهجوم في حالات النزاع المسلح. ولا يتم استهداف المدارس من جانب الجماعات المسلحة فحسب، بل أيضا من قبل أطراف النزاع، ولا سيما الجماعات المتطرفة، من أجل التحكم في الأجيال المقبلة. ويتم استهداف بعض المدارس كذلك بغية منع الفتيات من الالتحاق بالمدرسة. وبالتالي، فحتى في المناطق التي ما زالت فيها المدارس قائمة، يتخوف الآباء من إرسال أطفالهم إلى المدرسة. وفي بعض الحالات، يُحرم الأطفال من الخدمات المحدودة المتاحة حتى قبل نشوب النزاعات. وبسبب الافتقار إلى البنية الأساسية، يتم تشريد الأطفال حتى يتسنى استخدام المدارس كثكنات عسكرية، ولا سيما في جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يتم توفير مكان بديل لهؤلاء الأطفال، ولن تعاد المدارس إلى المجتمعات المحلية لسنوات طويلة. وقالت إن إصلاح المدارس التي يتم الهجوم عليها واحتلالها سوف يستغرق سنوات، وستكون مدة الانتظار أطول بالنسبة للأطفال الذين لا يتوفرون على إمكانية الحصول على التعليم. وقد اعتمدت تسع وأربعون دولة من الدول الأعضاء إعلان المدارس الآمنة. ويتعين على الدول الأعضاء تدريب قواتها وضمان توفرها على الأدوات المناسبة في الميدان، ووضع تدابير تأديبية وتشريعات من أجل منع احتلال المدارس.

٣١ - وأكدت أن الأمم المتحدة تنهج سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع العنف الجنسي المرتكب من قبل أفراد بعثات حفظ السلام، وتتوفر على الأدوات اللازمة لتنفيذها. ولكي تكون هناك مساءلة، ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات من خلال الرصد والإبلاغ. ولن تكون الاستجابة ممكنة إلا بعد تحديد الضحايا. ويجب معاقبة الجناة من الأفراد، ويجب أن تسفر الانتهاكات المتكررة عن إجراءات ضد القيادة المسؤولة. وأشارت إلى أهمية تدريب أفراد بعثات حفظ السلام والتوضيح لهم أنهم

٣٥ - واسترسلت قائلة إن العنف المسلح، بالإضافة إلى الندوب الطويلة الأمد التي يتركها في حياة الأطفال، يضعف الأسس التي يقوم عليها التقدم الاجتماعي، الأمر الذي تترتب عليه تكاليف باهظة بالنسبة للمجتمع ويطيئ التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى إهدار رأس المال البشري والاجتماعي. ولن يتم القضاء عليه إلا عندما تترجم حقوق الأطفال وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى إجراءات وطنية ملموسة. وقد تم إحراز تقدم في هذا الصدد، بحيث سن ٤٨ بلدا تشريعات قوية تحظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال، في حين يتوفر أكثر من ٩٠ بلدا على استراتيجية وطنية لمنع ومواجهة العنف ضد الأطفال، مثل سياسة رعاية الطفل والأسرة في غانا، وخطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل في إندونيسيا، وخطة عمل تنفيذية في النرويج، وخريطة الطريق الوطنية بشأن منع العنف ضد الأطفال والمراهقين والقضاء عليه في الجمهورية الدومينيكية، ومجموعة من تدابير وموارد السلامة لوقف العنف ضد النساء والأطفال المعرضين للخطر في أستراليا. ويجري تعزيز نظم حماية الطفل في جميع أنحاء العالم؛ ويتم تمكين الأطفال وأسرهم على نحو متزايد من الحصول على التوجيه والمشورة القانونية من أجل التصدي لحوادث العنف؛ وتم تحسين البيانات والبحوث؛ ويجري الترويج لقيم اللاعنف والتسامح.

٣٦ - وقالت إن المنظمات الإقليمية شريك أساسي في هذه الجهود وقد قامت، من خلال الالتزامات السياسية والمشاورات الرفيعة المستوى والخطط الاستراتيجية، بوضع العنف ضد الأطفال في صميم خطط السياسات الإقليمية، مما يساعد على تعزيز مساءلة الدول وتسريع وتيرة التقدم المحرز في جهود التنفيذ على الصعيد الوطني. فعلى سبيل المثال، وضعت اللجنة المعنية بتعزيز وحماية حقوق النساء والأطفال في رابطة أمم جنوب شرق آسيا الصيغة النهائية

المستدامة، وأن يتحد في مناصرة هذه القضية النبيلة. وقد ساهم الأطفال أنفسهم في تشكيل هذه الخطة، وما زالوا ملتزمين التزاما قويا بأداء دور حاسم في تنفيذها، لا بوصفهم مجرد مستفيدين وإنما أولا وقبل كل شيء باعتبارهم جهات فاعلة في التغيير.

٣٤ - وأضافت قائلة إن ملايين الأطفال من جميع الأعمار وفي جميع المناطق لا يزالون يتعرضون لحالات عنف مروعة - في أحيائهم ومدارسهم، وكذلك داخل أسرهم. وقالت إنها أولت في تقريرها اهتماما خاصا لحماية الأطفال من العنف المسلح وعنّف العصابات، الذي يشكل ظاهرة معقدة توضح انتشار العنف وطبيعته المدمرة وتأثيره التراكمي على نماء الأطفال وحقوقهم الأساسية. ويجد العنف المسلح وعنّف العصابات أرضا خصبة في المجتمعات المحلية التي ترتفع فيها مستويات الفقر والإقصاء الاجتماعي والحرمان وتضعف فيها سيادة القانون والحكم الرشيد، ويرتبطان في كثير من الأحيان بالجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات وتدفقات الأسلحة بصورة غير قانونية. وتستعمل الجهات الفاعلة غير التابعة للدول التهديد والإرهاب للسيطرة على المجتمعات المحلية. ويؤدي تفجر النمو الحضري وتدهور المناطق الحضرية إلى تزايد المناطق المحظورة الخالية أو شبه الخالية من أي وجود للدولة، مما ينجم عنه انتشار الخوف وشعور عميق بانعدام الأمن والإفلات من العقاب. وقالت إنه في هذه المجتمعات المحلية، تصبح المدارس هدفا للهجمات ومصدرا لتجنيد أفراد عصابات جدد، وتكون المراكز الصحية في كثير من الأحيان مسرحا للغارات وعمليات الاختطاف. ويتأثر الأطفال تأثرا كبيرا بفقدان أصدقائهم وأفراد أسرهم، وانعدام فرص العمل، والقلق من عدم وجود ملاذ آمن. وقد ينظر العديد من الأطفال إلى الانضمام للعصابات باعتباره البديل الوحيد المتبقي لضمان الحماية والبقاء، حتى وإن كان مرتبطا بزيادة مخاطر العنف وانعدام اليقين.

٣٩ - وقالت إنه ما لم تكن الجهود مستدامة ومتزايدة، فإن مسألة العنف ضد الأطفال تواجه خطر تبددها أمام العديد من الأولويات المنافسة الأخرى. وأكدت أنها ما زالت ملتزمة التزاماً قوياً بحشد الدعم الثابت والمستمر لمواصلة تنفيذ خطتها الهامة جداً. فالأطفال في حاجة إلى مستقبل يمكن لهم فيه أن يتمتعوا بحياة يسودها الأمن والسعادة والصحة، مستقبل خال من الخوف وجميع أشكال العنف. ومن شأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة وتوصيات دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال أن يساعد في بناء هذا العالم.

٤٠ - السيدة مارتيز ياسين (البرازيل): قالت إن بلدها يعمل على النهوض بتعزيز وحماية حقوق الأطفال، لا سيما في سياق العنف المسلح في المجتمع المحلي، وأعربت عن سرورها لإشارة تقرير الممثلة الخاصة بشكل محدد للإصلاحات التشريعية التي سنتها البرازيل مؤخراً والتي جاءت نتيجة مناقشات ديمقراطية مكثفة بين جهات معنية متعددة. وذكرت أن الحاجة إلى بيانات ومعلومات دقيقة كانت موضوع مناقشة مستفيضة خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر البلدان الأمريكية المعني بالأطفال والمراهقين التابع لمنظمة الدول الأمريكية، والتي عقدت في البرازيل. وفي اجتماع عقد في برازيليا، قررت بلدان السوق الجنوبية المشتركة وضع سياسة إقليمية لمنع العنف ضد الأطفال.

٤١ - وأضافت أن البرازيل تعتبر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بصفة عامة وشبكة الإنترنت بصفة خاصة أداة لتعزيز الوصول إلى المعلومات وبيئة يستطيع فيها الأطفال والمراهقون التعبير بحرية عن آرائهم واحتياجاتهم. وفي هذا الصدد، تساءلت عن السبل الكفيلة بتعزيز حق الأطفال والمراهقين في الخصوصية بشكل أفضل.

لمشروع خطة عمل بشأن القضاء على العنف ضد الأطفال للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ يؤمل أن تعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥؛ كما أن مجلس أوروبا بصدده وضع الصيغة النهائية لاستراتيجيته المتعلقة بحقوق الطفل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، التي يبقّي فيها التركيز منصبا بشدة على حماية الأطفال من العنف، بما في ذلك الإيذاء عبر الإنترنت.

٣٧ - وذكرت أن تحقيق الهدف ١٦-٢ من خطة التنمية المستدامة يستلزم شراكات قوية تساعد على حشد الدعم السياسي وموارد كثيرة. فلا غنى في هذه العملية عن الحكومات والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقيادات الدينية والشركات والمنظمات الدولية وجميع الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك الأطفال أنفسهم.

٣٨ - وقالت إنه في ضوء الذكرى العاشرة لدراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال في عام ٢٠١٦، فإن الوقت قد حان لتوطيد المكاسب المحققة والدروس المستفادة ومضاعفة الجهود من أجل تسريع وتيرة التقدم المحرز. ويكتسي رصد هذا التقدم أهمية بالغة، الأمر الذي يتطلب تحسين البيانات ودعم القدرات الإحصائية الوطنية ووجود مؤشرات للمساعدة على قياس مدى انتشار وخطورة العنف ضد جميع الأطفال دون سن الثامنة عشرة، بما في ذلك بيانات مصنفة عن تعرض الأطفال للعنف الجنسي والبدني والعاطفي. وفي هذا الصدد، هناك العديد من الدروس الجيدة التي يمكن الاستفادة منها، مثل الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية المنجزة في أفريقيا وآسيا ومنطقة البحر الكاريبي باستخدام منهجية صارمة. وقد نشرت حكومة نيجيريا مؤخراً نتائج الدراسة الاستقصائية الوطنية الأولى بشأن العنف ضد الأطفال، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ أطلق رئيس نيجيريا سنة العمل لإنهاء العنف ضد الأطفال.

٤٦ - السيد سايتو (اليابان): قال إن اليابان قامت، بمعية الممثلة الخاصة والمكسيك، برعاية مناسبة جانبية بشأن حماية الأطفال من تسلط الأقران، ستكون نتائجها مفيدة جدا للعمل المستقبلي حول هذه المسألة. وفي اليابان، ينص قانون تعزيز التدابير لمنع تسلط الأقران على أن المدارس ملزمة بتعزيز قدراتها في مجال المشورة لدعم الأطفال الذين يتعرضون لتسلط الأقران وإنشاء فرق تتألف من مدرسين وموظفين وخبراء في علم النفس ورعاية الطفل بهدف تنفيذ تدابير فعالة لمنع تسلط الأقران. وطلب من الممثلة الخاصة تقديم المشورة للحكومات بشأن النهوض بالسلامة في المدارس وتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع وتحقيق الأهداف ذات الصلة بالتعليم.

٤٧ - السيد فريلاس (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): سأل عن سبل تمكين الأطفال والضحايا من الأطفال المشاركين في إجراءات قانونية من المعلومات اللازمة على نحو فعال بغية التأكد من أنهم لا يفهمون فقط ما يحدث والنتائج التي قد يواجهونها، ولكن يدركون أيضا كيف يطالبون بحقوقهم بشكل فعال.

٤٨ - السيدة كيريانوف كرمينس (سويسرا): قالت إن حكومة بلدها ترحب باعتماد استراتيجيات الأمم المتحدة وتدابيرها العملية النموذجية للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، وتدعو إلى تنفيذها بالكامل من جانب جميع الدول. وبالتعاون مع مؤسسة أرض الإنسان، نظمت حكومة بلدها المؤتمر العالمي لقضاء الأحداث، الذي أشار في بيانه الختامي إلى أن تنفيذ الصكوك العديدة الرامية إلى القضاء على العنف ضد الأطفال يشكل أحد أكبر التحديات. وسألت الممثلة الخاصة عما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي لتحسين تنفيذ المعايير والصكوك ذات الصلة بقضاء الأحداث؛ وعن الطريقة التي تعتمزم

٤٢ - وقالت إن وفد بلدها يعتقد أن الاجتماع الخامس للمائدة المستديرة المشتركة بين الأقاليم بشأن العنف ضد الأطفال كان يمكن أن يستفيد من تمثيل أكثر توازنا، ولا سيما البلدان النامية.

٤٣ - السيدة سيد كارينيو (شيلي): قالت إن ثمة إصلاحات تشريعية تسعى إلى تغيير العلاقة بين الدولة والأطفال وضمان الحماية الكاملة لحقوقهم، ولا سيما الحق في الحماية من جميع أشكال العنف، معروضة حاليا على البرلمان الشيلي. وطلبت من الممثلة الخاصة تقديم توصيات من أجل تنفيذ هذه التشريعات.

٤٤ - السيدة سيدينيو رنجيفو (بنما): قالت إن حكومة بلدها تقدر المشورة القيّمة التي قدمتها الممثلة الخاصة خلال الزيارة التي قامت بها إلى بنما في تموز/يوليه ٢٠١٥. وسيكون مركز الأطفال الذي قامت بزيارته، والذي يقدم الرعاية البدنية والنفسية المتخصصة، نموذجا للمراكز الأخرى. وقالت إن الحكومة بصدد إصلاح نظام السجون، وهي تعمل حاليا مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة لصياغة قانون شامل لحماية الأطفال وفقا لاتفاقية حقوق الطفل. وقد انخفض تشغيل الأطفال إلى النصف في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ بفضل برامج العمل التي تركز على إمكانية الحصول على التعليم والرياضة.

٤٥ - السيد دي لا مورا سالسيدو (المكسيك): قال إن المكسيك ملتزمة بتشكيل تحالف عالمي لمكافحة العنف ضد الأطفال سيتخذ، من خلال تبادل الممارسات الجيدة، إجراءات منسقة من أجل تحسين حماية الأطفال. وسأل الممثلة الخاصة عن الإجراءات التي توصي بها لتمكين هذا التحالف من تحقيق أهدافه. وقال إن المكسيك توافق على ضرورة مواصلة الخطط المتعددة القطاعات في مجال حماية الأطفال، وطلب من الممثلة الخاصة النظر في إدراج توصيات عملية من أجل وضع تلك الخطط في تقاريرها في المستقبل.

ضد الأطفال، طلب من الممثلة الخاصة تقديم اقتراحات بشأن الكيفية التي يمكن بها للبلدان المضيفة تحسين حصول الأطفال المهاجرين على الخدمات الاجتماعية.

٥٣ - السيدة ميندونسا إي مورا (البرتغال): تساءلت عن الكيفية التي يمكن بها للتعاون مع المنظمات الإقليمية أن يساعد في المضي قدما في تنفيذ الأهداف المتصلة بالأطفال في خطة التنمية المستدامة الجديدة. وطلب أيضا الحصول على معلومات عن المبادرات التي يروج لها مكتب الممثلة الخاصة لتشجيع التصديق العالمي على المعاهدات التي تحمي الأطفال من العنف؛ واستفسر عما يمكن اتخاذه من إجراءات إضافية لبناء قدرات الأطفال والشباب على أن يصبحوا عناصر فاعلة في التغيير.

٥٤ - السيد أموروس نونيز (كوبا): قال إن ثلاثة مراكز تقدم خدمات عالية الجودة في مجال رعاية وإعادة تأهيل للأطفال ضحايا الاعتداء الجنسي وغيره من أشكال العنف قد أنشئت في بلده تمشيا مع التوصيات الواردة في تقرير الممثلة الخاصة. وعلى الصعيد الدولي، سأل الممثلة الخاصة عن رأيها في السبل الكفيلة بالتصدي لجانب الطلب في الاستغلال الجنسي للأطفال في إطار جهود الوقاية والحماية.

٥٥ - السيدة إنيسن (النرويج): طلبت من الممثلة الخاصة مزيدا من التفاصيل عن دور قادة المجتمعات المحلية في منع العنف ضد الأطفال ومواجهته. وسألت أيضا كيف يمكن لتنفيذ استراتيجيات الأمم المتحدة وتدابيرها العملية النموذجية للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية أن يساعد على تعزيز النهج المراعية للاعتبارات الجنسانية المتبعة لمنع العنف في نظام العدالة الجنائية.

٥٦ - السيدة مارتيليس غوتيريز ديل ألامو (إسبانيا): قالت إن إسبانيا قد أحرزت تقدما كبيرا فيما يتعلق بإصلاح التشريعات في مجال حماية الطفل. وتعزز هذه الإصلاحات

بها تشجيع استخدام التكنولوجيات الجديدة من جانب الأطفال من أجل زيادة إمكانية حصولهم على حقوقهم، مع التقليل من الأخطار إلى أدنى حد.

٤٩ - السيدة ستراشفيتز (ليختنشتاين): تساءلت عما إذا كانت هناك عملية محددة جارية لاغتنام الفرصة التاريخية لخطة التنمية المستدامة الجديدة وحشد الدعم المعزز من أجل تصميم وتنفيذ خطة شاملة لمنع العنف والقضاء عليه. واستفسرت أيضا عما إذا كانت مرحلة التصميم ستكون شاملة وعما إذا كانت ستتم استشارة المجتمع المدني.

٥٠ - السيدة موتشو (المغرب): سألت عن أولويات الممثلة الخاصة للعام ٢٠١٦، الذي سيكون سنة رمزية للغاية من حيث حقوق الطفل.

٥١ - السيدة غوزمان ماديرا (الجمهورية الدومينيكية): ذكرت أن الجمهورية الدومينيكية قد أطلقت في الآونة الأخيرة خريطة طريق من أجل مكافحة العنف ضد الأطفال وتعتزم إشراك الأطفال في تلك العملية، واستفسرت عن الدور الذي تود الممثلة الخاصة أن يضطلع به التعاون في التنفيذ الفعال لخريطة الطريق هذه بوصفها عنصرا رئيسيا من أجل تحقيق مختلف الأهداف المتصلة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٥٢ - السيد ماك (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الولايات المتحدة تعرب عن تقديرها لنهج الممثلة الخاصة المستند على البيانات وتشجع البلدان على التعاون معها من أجل تعزيز جمع البيانات وإجراء البحوث. وأضاف أنه يتعين على جميع الحكومات خفض عدد الأطفال المعرضين للعنف، وضمان تمكين الأطفال والمدافعين عنهم من الوصول إلى آليات للحماية والانتصاف، والتأكد من أن هذه الآليات تعمل بشكل جيد. وبالنظر إلى أن الهجرة يمكن أن تؤدي إلى تفاقم العنف الموجه

٥٩ - السيد باجي (سنغافورة): قال إن سنغافورة تبحث باستمرار عن سبل جديدة لتحسين السياسات المتعلقة بتسلط الأقران. وقد تعاونت مع القطاع الخاص في البرامج الرامية إلى كفالة بيئة صحية على شبكة الإنترنت من أجل توفير موارد للشباب الذين يواجهون مشاكل مع تسلط الأقران. وقد ركزت الجهود المبذولة فيما يتعلق بتسلط الأقران على شبكة الإنترنت حتى الآن على الأشخاص الذين يتعرضون للتسلط؛ كما ينبغي التصدي للمتسلطين على شبكة الإنترنت، لكنهم غالبا ما يكونون مجهولين ويصعب تحديدهم. وطلب من الممثلة الخاصة تقديم المشورة بشأن الكيفية التي يمكن بها للبلدان أن تعالج التسلط على شبكة الإنترنت.

٦٠ - السيدة سانتوس بايس (الممثلة الخاصة للأمم العام المعنية بالعنف ضد الأطفال): قالت إن منظمات المجتمع المدني والقيادات الدينية وقادة المجتمعات المحلية والأطفال والرابطات المهنية والإحصائيين سيضطلعون بدور حاسم في المساعدة على وضع الأدوات والمنهجيات المناسبة لتعزيز ورصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الجديدة للتنمية المستدامة. وعندما تتوفر البلدان على خطط وطنية قوية جدا بشأن العنف ضد الأطفال، يكون من الأسهل بكثير حشد الجمهور والأسر والمدرسين ووكالات إنفاذ القانون والعاملين في قطاع الصحة وجميع من بإمكانهم أن يساعدوا في منع ومعالجة العنف ضد الأطفال ومكافحة الإفلات من العقاب. وقالت إن مكتبها يعقد اجتماعات مع المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء والقيادات الدينية والشركاء الآخرين لبدء التحرك في هذا الاتجاه.

٦١ - وقالت إنها ستواصل التشجيع على التصديق على اتفاقية حقوق الطفل. وتضطلع المنظمات الإقليمية بدور هام في هذا الصدد. وذكرت أن الوفود المشاركة في مؤتمر المحيط الهادئ بشأن إنهاء العنف ضد الأطفال، المعقود في فيجي

الأخذ بنهج متعدد القطاعات، وتحظر بوضوح جميع أشكال العنف ضد الأطفال، وتجعل حماية الأطفال أولوية تشمل قطاعات متعددة. وطلبت توصيات بشأن زيادة الوعي بالتشريعات الجديدة وأمثلة لممارسات ناجحة في مجال نشرها.

٥٧ - السيدة زاهر (ملديف): قالت إن ملديف قد اتخذت عددا من التدابير الرئيسية للقضاء على العنف ضد الأطفال، بما في ذلك سن قانون منع التحرش والإيذاء الجنسي وقانون الجرائم الجنسية، اللذين عززا الإطار القانوني لحماية النساء والأطفال والمهاجرين من العنف والإيذاء الجنسي، ووضع الصيغة النهائية لخطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. وأضافت أن بلدها في المراحل النهائية للانضمام لبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقالت إنه بينما ينصب التركيز في عام ٢٠١٥ على الأطفال المتضررين من العنف المسلح، هناك حاليا أزمة لاجئين، وبالتالي فمن المهم تحديد التدابير المناسبة التي يمكن أن تتخذها الحكومات لتوفير الحماية الكافية للأطفال الفارين من النزاع.

٥٨ - السيدة بيريز غوميز (كولومبيا): قالت إن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يجب أن يتحقق من خلال إجراءات طويلة الأمد متعلقة بالسياسات العامة. ويجب إيلاء اهتمام خاص لوضع مؤشرات تسمح بإدخال تعديلات في غضون ذلك وتضمن الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الفتيان والفتيات. وقالت إن وفد بلدها يود الحصول على إرشادات بشأن تنفيذ الخطة على الصعيدين الوطني والإقليمي لأن المشاريع والمبادرات المحلية هي الأكثر قدرة على سد الفجوات التي تعالجها الخطة.

المحلية. وبالنسبة للتسلط على شبكة الإنترنت وغير ذلك من أنواع تسلط الأقران، يجب تمكين الأطفال من الإبلاغ عن حالات التسلط وطلب المساعدة. وشددت أيضا على الحاجة إلى سن تشريعات قوية لحظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال، فضلا عن البيانات والبحوث.

٦٤ - واستطردت قائلة إنه بدون رسالة واضحة في القانون، سيكون من الصعب إقناع المجتمعات بدعم تنفيذ تشريعات بشأن العنف ضد الأطفال، ولن يتم التغلب على القوالب النمطية الاجتماعية التي تتغاضى عن العنف ضد الأطفال. ويشكل تدريب المهنيين وتوعية الأسر والأطفال أحد جوانب هذه العملية. ولا يكفي إصدار قانون واحد فقط بشأن هذا الموضوع؛ فالحظر يجب أن يتخلل جميع مجالات القانون.

٦٥ - وقالت إنه من الضروري تمكين الأطفال من استخدام التكنولوجيات الجديدة بأمان. وللحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأطفال دور مهم في هذا الصدد. وأضافت أن مكتبها يعمل بجد مع المقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية ومع العديد من الجهات الفاعلة الأخرى لتنظيم اليوم المواضيعي السنوي المقبل المخصص لهذا الموضوع.

٦٦ - وذكرت أن المشاركة على جميع المستويات تكنسي أهمية جوهرية وأن للمجتمعات المحلية دورا رئيسيا تضطلع به. ففي ملاوي مثلا، عمل مكتبها مع زعماء القبائل لحشد الدعم من أجل اعتماد تشريع هام يحظر زواج الأطفال ويحدد السن الأدنى للزواج بـ ١٨ سنة. وقد أخذ قادة المجتمعات المحلية على عاتقهم توعية السكان المحليين بشأن تنفيذ التشريع الجديد. وكدليل على مدى ما يمكن تحقيقه على الصعيد المحلي، قالت إن أحد زعماء القبائل ألغى ٣٣٠ زواجا

في أيار/مايو ٢٠١٥، ناقشت صعوبات التصديق على المعاهدات وتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات وتنفيذ الاتفاقيات، فضلا عن سبل دعم هذه العمليات. وأعربت عن ثقتها بأن تصديق كيريباس على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة يشكل بداية تحرك طويل في هذا الاتجاه في منطقة المحيط الهادئ. وفي منطقة البحر الكاريبي، تم وضع استراتيجية مهمة مع اليونيسيف والمقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية والحكومات في المنطقة من أجل المضي قدما في هذا البروتوكول. وقد دعم الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا بشكل قوي جهود التصديق. ومن الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر البلدان الأمريكية المعني بالأطفال والمراهقين تشجيع التصديق على المعاهدات المتعلقة بحقوق الطفل وتنفيذها. ومع ذلك، فإن التغيير لن يكون ملموسا إلا عندما يصبح الأطفال واعين بحقوقهم ويكون بإمكانهم استخدام هذه المعاهدات؛ وبالتالي، فقد ركز مكتبها على وضع مواد ملائمة للأطفال يمكن لهم فهمها واستعمالها.

٦٢ - وقالت إنه من الضروري الآن تجاوز الاحتفال باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والدخول في عملية تنفيذها. وبين وضع الاستراتيجيات الإقليمية والخطط الإنمائية الوطنية وخرائط الطريق المتعلقة بالعنف ضد الأطفال وجود أساس متين للمضي قدما. غير أن مسألة المؤشرات التي تشمل جميع أشكال العنف وجميع الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما تكنسي أهمية بالغة لقياس التقدم المحرز ومدى مشاركة الحكومات بنشاط في هذا الصدد.

٦٣ - وفيما يتعلق بالسلامة في المدارس ومنع تسلط الأقران، دعت إلى ضرورة وضع نهج يشمل المدرسة ككل ويشترك فيه المدرسون والطلاب والأسر والسلطات

المستدامة فرصة الآن للوصول إلى الأطفال الذين ما زالوا متأخرين عن الركب؛ فجميع الأهداف تقريبا يتوقف تحقيقها على الوصول إلى أشد أطفال العالم حرمانا.

٦٩ - واستطرد قائلا إن بلوغ الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة - الرامي إلى ضمان التعليم الجيد للجميع - يعني الاستثمار في إمكانيات الوصول إلى التعليم وجودته. وسيستلزم إلحاق عدد أكبر من الأطفال بمراحل التعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط مبلغا إضافيا يُقدر بـ ٣٩ بليون دولار في السنة. ومن الضروري اعتماد نهج وتدبير مبتكرة، من قبيل التحويلات النقدية التي نُجحت في إبقاء الأطفال في المدرسة في بعض البلدان الأفريقية. وفي نفس الوقت، فإن تدني الجودة يعيق تعلّم الأطفال، حتى بالنسبة للأطفال الملتحقين بالمدارس. ويجب تحسين فعالية الاستثمار في الجودة، من خلال توجيه الموارد العامة إلى المجتمعات المحلية والأطفال الأكثر حرمانا، بمن فيهم الفتيات والأطفال الذين يعيشون في دول هشة أو متضررة بالتراعات. وذكر أن كل سنة إضافية من التعليم يمكن أن تصل إلى ١٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما وأن تؤدي إلى زيادة بنسبة ١٠ في المائة في الدخل الشخصي. وعلاوة على ذلك، يجب أن تبدأ الاستثمارات في الجودة منذ بداية حياة الطفل، عندما تجري اتصالات خلايا الدماغ بأسرع معدلاتها، مما يمكن الأطفال من المساهمة في النمو الاقتصادي لمجتمعاتهم وسلمها واستقرارها في المستقبل.

٧٠ - وأردف قائلا إنه ليست هناك فئة من الأطفال تتعرض للحرمان المنهج من الحق في التعليم كفئة الفتيات. وهذا الحرمان جزء من حلقة مفرغة جذورها متأصلة في التمييز القائم على أساس نوع الجنس الذي يؤدي إلى انتهاكات فظيعة لحقوق الفتيات، بما في ذلك تشويه

للأطفال وأعاد جميع الأطفال إلى المدارس وعزل جميع الرؤساء الذين كانوا يتفاوضون عن زواج الأطفال.

٦٧ - تولى رئاسة الجلسة السيد ديمبسي (كندا)، نائب الرئيس.

٦٨ - السيد عبدي (نائب المدير التنفيذي لليونيسيف): قال، في معرض تقديمه لتقارير الأمين العام عن متابعة نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل (A/70/265) وحالة اتفاقية حقوق الطفل (A/70/315) والطفلة (A/70/267)، إن التقارير الثلاثة معا ترسم صورة للتقدم المحرز والتحديات القائمة والفرص المتاحة. فقد تم تحقيق تقدم لا يمكن إنكاره في مجال خفض حالات وفيات الأطفال وتوقف النمو والوفيات الناجمة عن الملاريا والإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية وعدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة الابتدائية ولم يلتحقوا بالمدارس. بيد أن ملايين الأطفال ما زالوا يعيشون في فقر مدقع ويحرمون من التغذية الكافية ومرافق الصرف الصحي الملائمة واللقاحات ضد الأمراض. ويحرم الفتيات والأطفال ذوو الإعاقة بشكل غير متناسب من حقهم في الحصول على التعليم، وتضررت المجتمعات المحلية لما يقرب من ١٠ ملايين طفل من وباء الإيبولا. وبالإضافة إلى ذلك، انقلبت حياة ١٥ مليون طفل رأسا على عقب في عام ٢٠١٤ بسبب النزاعات العنيفة في جمهورية أفريقيا الوسطى والعراق وجنوب السودان والجمهورية العربية السورية وأوكرانيا ودولة فلسطين. ومن يتحملون أقل قدر من المسؤولية عن تلك الأزمات - أي الأطفال - هم من يتحمل عبئها الأكبر ويقطعون رحلات طويلة ومحفوفة بالمخاطر بحثا عن الأمان. وأضاف أن التمييز والتهميش وتأثيرات تغير المناخ تعني أن كثيرا من الأطفال لم يشتركوا في جني ثمار نجاح الأهداف الإنمائية للألفية. وتتيح أهداف التنمية

مزيد من المعلومات، ولا سيما بخصوص توفير مرافق صحية نظيفة ومأمونة للفتيات اللاتي يعشن في ظروف هشة، من قبيل الفتيات المتحدرات من أسر فقيرة وفتيات المناطق الريفية. واستفسرت عن مسألة انتشار الأسر المعيشية التي يعيها أطفال، التي لم يعالجها التقرير، وعمّا إذا كانت هناك برامج تم وضعها للتصدي لهذه الظاهرة.

٧٤ - السيد بركان (إسرائيل): قال إنه، وإن كان لا يزال هناك مجال للتحسين، فإن حكومة بلده قد ضخت استثمارات كبيرة في مراكز التعليم والمنح الدراسية لزيادة عدد الأطفال العرب الإسرائيليين الذين يتخرجون من المدارس الثانوية ويلتحقون بالتعليم العالي بغية تعزيز اندماجهم في الحياة الإسرائيلية. وقد تحسنت نتائج الطلاب العرب في اختبارات برنامج التقييم الدولي للطلاب في مادي القراءة والرياضيات، وبلغت نسبة الطلاب الذين أنهوا مرحلة التعليم الثانوي ١٠٠ في المائة في بعض المدارس المخصصة للأطفال العرب. وارتفع عدد المواطنين العرب المتحقين بالمجال الأكاديمي إلى ١٥ في المائة، وأغلب الصيادلة في إسرائيل هم من العرب الذين درسوا في إسرائيل.

٧٥ - السيدة مبالا إينغا (الكاميرون): سألت عن كيفية مراعاة مساهمات جميع أصحاب المصلحة في إعلان إنشيوون بشأن إعمال حق الأطفال في التعليم في إطار أهداف التنمية المستدامة، الذي اعتمد في المنتدى العالمي للتربية الذي عُقد في جمهورية كوريا في أيار/مايو ٢٠١٥. وأشادت بالأهمية المتزايدة التي يتم إيلاؤها لمراعاة آراء الأطفال وتجاربهم في صياغة الاستراتيجيات الوطنية. وقالت إن التعليم شرط أساسي للمشاركة الفعالة؛ ومن الأهمية البالغة أيضا أن مشاركة الأطفال لا ينبغي أن تكون رمزية فحسب، بل حقيقية.

أعضائهن التناسلية وإجبارهن على الزواج في سن مبكرة وقتلهن دفاعا عن الشرف واسترقاقهن جنسيا. ويكون الفتيات اللاتي يحرمن من التعليم أكثر عرضة بكثير للمعاناة من سوء الأحوال الصحية والفقر والزواج المبكر. ومع مرور الأجيال، فإن الآثار المشتركة الناجمة عن سوء الأحوال الصحية وضعف الحماية من سوء المعاملة وغياب التعليم والفرص الاقتصادية تثقل كاهل الأسر والمجتمعات المحلية والأمم برمتها. ولا يوجد طريق أفضل لمحاربة التمييز والقضاء على أشكال التحيز الثقافي من تعليم الفتيات وتنشئة جيل من النساء القويات والمستقلات والناجحات، مما سيساعد على بناء الاقتصادات ودعم الأسر وتعزيز التنمية المستدامة.

٧١ - وأعرب عن أسفه لوجود عدد من الحواجز التي تحول دون تعليم الفتيات، بما في ذلك الافتقار إلى مرافق منفصلة، مما يقي الفتيات خارج المدرسة، وإلى مرافق المياه، مما يضطر الفتيات إلى حمل حاويات مياه ثقيلة لمسافات طويلة، الأمر الذي يجعلهن عرضة لليس فقط للإصابة ولكن أيضا للهجوم والاعتداء عليهن في نقاط مياه نائية ومعزولة. كما أن عدم كفاية خدمات الصرف الصحي يعوق قدرة الفتيات على إدارة الحيض، مما يسلب منهن كرامتهن ويعزز القوالب النمطية السلبية والأفكار المسبقة حول الحيض. ويسلط الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة الضوء على أهمية إيلاء عناية خاصة لاحتياجات النساء والفتيات فيما يخص المياه والمرافق الصحية والاستثمار في ما يلزم من بنيات أساسية وخدمات.

٧٢ - استأنف السيد هلال (المغرب) رئاسة اللجنة.

٧٣ - السيدة نتابا (زمبابوي): أشارت إلى أن تقرير الأمين العام عن الطفلة (A/70/267) يبرز أهمية معالجة النقص في المياه والمرافق الصحية والخدمات الصحية المأمونة والكافية التي تؤثر على الفتيات، وقالت إن وفد بلدها يتطلع إلى تلقي

المصلحة لمناقشة التطورات والمعوقات والتدابير الموجهة نحو تحقيق خطة الاتحاد لعام ٢٠٦٣.

٨٠ - وقالت إنه بينما يكتسي توفير التعليم للأطفال الذين يعيشون في بيئات متضررة من النزاعات أهمية بالغة، فإنه ينبغي تعزيز البرامج التحريية في مجال بناء السلام والتربية التي تركز على الوصول إلى الأطفال والشباب، سواء الملتحقين بالمدارس أو غير الملتحقين بها، من خلال اتخاذ إجراءات على المستويين العام والفردى. وينبغي تكرار الدروس المستفادة من البلدان الرائدة في بلدان أخرى. وذكرت أن الهجمات على مرافق التعليم والرعاية الصحية تحرم الملايين من الأطفال من حقوقهم في الصحة والتعليم اللازمة لتحقيق إمكاناتهم. وقالت إن المجموعة تدعو إلى تحسين الدعوة والتنفيذ فيما يتعلق بالمذكرة التوجيهية بشأن قرار مجلس الأمن ١٩٩٨ (٢٠١١) المعنونة "حماية المدارس والمستشفيات: إنهاء الاعتمادات على التعليم والرعاية الصحية"، التي وافقت عليها الجمعية العامة في أيار/مايو ٢٠١٤.

٨١ - واسترسلت قائلة إنه لتعزيز وحماية حقوق الأطفال، يجب على الدول أن تعمل معا وتلتزم بخطة العمل المعتمدة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أن المجموعة الأفريقية تدعو إلى مواصلة الدعوة والدعم من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وإكراه الأطفال على الزواج. ومن الضروري اعتماد نهج مبتكرة لكسر الحواجز وتقوية الشراكات بغية التعجيل بتنفيذ الالتزامات المتعهد بها وتحقيق عالم صالح للأطفال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٥.

٧٦ - السيد عبدي (نائب المدير التنفيذي لليونيسيف): قال إن عددا من برامج الحماية الاجتماعية التي تديرها الحكومات قد جرى تنفيذها للأسر المعيشية التي يعيها أطفال في بلدان الجنوب الأفريقي. وأثنى على العمل الذي تقوم به إسرائيل لدعم تعليم أطفال الأقليات اللغوية، وأعلن موافقته التامة على رأي ممثلة الكاميرون بأن مشاركة الأطفال في العمليات الوطنية يجب أن تكون حقيقية وفعالة.

٧٧ - السيدة ستراسر - كينغ (سيراليون): تكلمت باسم المجموعة الأفريقية، وقالت إن الحق في التعليم يجب الاعتراف به بوصفه المفتاح لحماية الأطفال. وعلى الرغم من التحديات التي تطرحها النزاعات في بعض الدول الأفريقية، فقد تم تحقيق تقدم فيما يخص الالتحاق بالمدارس في المنطقة. لكنها أعربت عن أسفها لرداءة جودة التعليم الابتدائي المجاني في العديد من البلدان الأفريقية التي يتوفر فيها.

٧٨ - وأضافت قائلة إن الموقف الأفريقي المشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يؤكد من جديد التزام أفريقيا بتحسين جودة التعليم والتدريب على جميع المستويات ولجميع الأعمار. وأشارت إلى أن المجموعة الأفريقية تتطلع إلى العمل مع جميع الشركاء لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠. فالبلدان الأفريقية، باعتبارها من الموقعين على اتفاقية حقوق الطفل والميثاق الأفريقي لحقوق رفاهية الطفل، على استعداد لاتخاذ التدابير اللازمة لضمان حماية والبقاء والنماء لكل طفل في أفريقيا.

٧٩ - وذكرت أن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي قد أعلنوا إسكات البنادق بحلول عام ٢٠٢٠ عزمًا منهم على عدم توريث أعباء النزاعات للأجيال الأفريقية المقبلة. وفي هذا الصدد، فقد التزموا بإنشاء منتدى استشاري سنوي للحوار بشأن السياسات يشرك جميع أصحاب